

## (لائحة الأبحاث المدعومة)

### المادة الأولى:

يتعهد الطرف الثاني بإنجاز البحث على النحو الوارد في المشروع البحثي الذي تمت الموافقة عليه للدعم ولا يجوز للباحث الانحراف عن خطة البحث الموضحة في الخطة المقترحة سواء فيما يتعلق بتغيير عنوان البحث أو فروضه أو الباحثين المشاركين إلا بعد موافقة مسبقة من الطرف الأول مع وجود مبررات قوية لهذا التغيير أو الانحراف.

### المادة الثانية:

في حالة عدم قدرة الطرف الثاني على إكمال المشروع لسبب خارج عن إرادته ويقدره الطرف الأول ، فإن الباحث المشارك الذي يرد اسمه بعد الباحث الرئيس في المشروع البحثي يصبح هو الطرف الثاني في هذا العقد ، ويقع على عاتقه استكمال البحث ، وفي حالة عدم وجود باحثين مشاركين فإنه يتم إلغاء دعم المشروع البحثي ، ويحق للطرف الأول مطالبة الطرف الثاني برد المبالغ التي تسلمها ، وفي حالة إنهاء عقد أحد الباحثين المشاركين يتم خصم مخصصاته المالية من إجمالي ميزانية البحث.

### المادة الثالثة:

تعتبر الأجهزة والمعدات والبرامج اللازمة لإتمام المشروع البحثي والتي يتم تأمينها بواسطة إدارة المشتريات ملكاً لمركز البحوث المختص ، ويجب على الطرف الثاني إعادتها للمركز بعد الانتهاء من استخدامها في البحث.

### المادة الرابعة:

يتعهد الطرف الثاني بإرسال البحث بعد اكتماله إلكترونياً عبر "نظام باحث" إلى مركز البحوث المختص حيث يتم دراسة البحث واقتراح أي تعديلات ، ويلتزم الطرف الثاني بعمل هذه التعديلات إن وجدت.

### المادة الخامسة:

في حالة تأخر الطرف الثاني في إرسال التقارير عن سير البحث لأكثر من شهر من التاريخ المحدد لرفع التقارير يحق للطرف الأول إيقاف الصرف على المشروع البحثي ، كما يحق له حرمان الطرف الثاني من دعم أي مشروع بحثي في المستقبل.

### المادة السادسة:

يتعهد الباحث الرئيس بأنه لا يحق له تقديم هذا المشروع البحثي أو جزء منه بشكل مباشر أو غير مباشر لأي جهة تتبع الجامعة أو أية جهة أخرى بهدف الحصول على دعم مادي للمشروع الذي تم اعتماد ميزانية له من قبل الطرف الأول ، ويحق للطرف الأول اتخاذ ما يراه مناسب في حال إذا ما تبين له خلاف ذلك.

### المادة السابعة:

بالإضافة إلى ما نصت عليه اللائحة الموحدة للبحث العلمي حول تعليق وإلغاء المشروع البحثي من قبل الطرف الأول ، يحق للطرف الأول تعليق أو إلغاء المشروع البحثي عن طريق خطاب خطي موجه إلى الطرف الثاني وذلك في الحالات التالية:

- أ. تغيير أو إضافة أي من الباحثين بدون موافقة مسبقة من الطرف الأول.
- ب. تغيير في أهداف البحث أو مجالاته بدون موافقة مسبقة من الطرف الأول.
- د. تأخير تسليم البحث لمدة تزيد عن شهر بعد الموعد المحدد.

### المادة الثامنة:

يعد ما ورد في دليل إجراءات البحوث المدعومة الصادر من عمادة البحث العلمي في الجامعة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

### المادة التاسعة:

يلتزم الباحث الرئيس بعدم نشر البحث دون الحصول على موافقة صريحة ومسبقة من عمادة البحث العلمي ، وعليه التقدم إليها بطلب النشر مع إرفاقه نسخة إلكترونية من البحث واسم المجلة المراد النشر بها.